البرلمان يستجوب وزير الكهرباء حول شراء الطاقة وإهمال محطات التوليد

صنعاء/سبأ

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي رئيس المجلس إلى الاستجواب المقدم من عضو المجلس الأخ عبدالكريم جدبان والموجه لوزير الكهرباء الدكتور صالح سميع من منطلق ممارسة المجلس لمهامه الرقابية لأداء السلطة التنفيذية وأجهزتها المختلفة وحرصه الشديد على المال العام وعدم إهداره وتوظيفه لخدمة مشاريع التنمية العامة والمصلحة العامة للمواطنين اليمنيين في كل أرجاء اليمن وكذا مكافحة المحسوبية والفساد أينما وجد.

ويستند مجلس النواب من خلال مناقشة أعضائه لهذا الجانب إلى أداء تلك المهمة من وظيفته الدستورية والقانونية، حيث بين عضو المجلس المستجوب أنه يستند إلى المادة (97) من الدستور والمادة (154) من اللائحة الداخلية التي تنظم عمل مجلس النواب وتكويناته واللتان تعطيه الحق توجيه الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء لمحاسبتهم عن الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم.

وقد شمل استجوابه مسائل تتعلق بشراء الطاقة الكهربائية في عدد من محافظات الجمهورية وقضايا تتصل بالشبكة الموحدة والمعزولة وخسائر الخزينة العامة للدولة في هذا القطاع وكذا تأخير مناقصات قطع الغيار وإهمال محطات التوليد وإهدار المال العام والإعلانات في وسائل إعلام حزبية وقضايا تتصل بمشاريع الكهرباء الرئيسية والتعيينات العشوائية وغير ذلك من المسائل التي تقع في نطاق وزارة الكهرباء.

وقد رد وزير الكهرباء على المستجوب بإيضاحات حول تلك الأسئلة شاكراً في مستهلها المجلس على اهتمامه بهذا الموضوع وحرصه الشديد على تأمين الخدمات العامة للمواطنين في ربوع اليمن السعيد وأشار فيها إلى أن ما تم من عملية شراء طاقة من غير مناقصات تمت بتوجيهات عليا، لافتاً إلى أن الوزارة لم ترفض توجيهات رئيس الجمهورية.

وأضاف: إن الطاقة التوليدية عندما تسلم مهام الوزارة كانت تبلغ 575 ميجا وات وتم إحياء وحدات كهربائية ميتة في رأس كتنيب والمخا والحسوة وذهبان، منوهاً إلى رفع التوليد إلى 815 ميجا وات قوة توليدية لمحطات الدولة وباتجاه الإصلاح لمحطات توليد الكهرباء.

وذكر وزير الكهرباء أن البلاد لديها محطة غازية واحدة هي محطة مارب أما البقية فتعمل بالديزل والمازوت، متسائلاً في سياق رده التوضيحي من أين نأتي في فترة انتقالية بمحطات غازية أو نرفض محطات غازية تعمل بالغاز.

ونوه إلى أن هناك معضلة في عدم الحصول على معلومات من وزارة النفط حول ما تمتلكه البلاد من احتياطي من الغاز لأن ما هو موجود حاليا يدخل في إطار المباع.

ونفى الأخ الوزير أن يكون قد عين أحد الموظفين أومدراء المناطق بناءً على نظرة حزبية.

وطالب الدكتور صالح سميع الذين لديهم مديونية للكهرباء عليهم تسديدها، متقدما بالشكر للمواطنين الذين يسددون بانتظام فواتير الكهرباء وفي حينه.

وبعد الاستماع إلى توضيحات الأخ الوزير والتعقيب عليه من قبل عضو المجلس المستجوب وكذا الاستماع إلى آراء عدد من أعضاء المجلس في ضوء نصوص وأحكام اللائحة الداخلية.. أقر المجلس إحالة الأسئلة المقدمة من المستجوب والردود الإيضاحية للأخ الوزير والتعقيب عليه من قبل المستجوب وآراء بعض أعضاء المجلس في هذا الموضوع إلى لجنة الخدمات العامة المنبثقة من المجلس إضافة إلى عدد من أعضاء المجلس لفحص تلك الآراء المطروحة حول هذا الموضوع وتقديم تقرير إلى المجلس بنتائج ذلك.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه , وسيواصل أعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة عدد من المسؤولين المختصين في وزارة الكهرباء والجهات التابعة لها،وطلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الحديدة للاطلاع على التجربة البرلمانية.

أشاد بقرار الحكومة الأثيوبية إعادة ممتلكات اليمن المؤممة

مجلس النواب يدين الهجوم الصهيوني على سوريا ويدعو إلى موقف عربي إسلامي حازم

صنعاء/سبأ

وقف مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي أمام عدوان طيران الكيان الصهيوني على الأراضي والشعب السوري الشقيق.

وقد أصدر المجلس بياناً بذلك دان فيه وبشدة العدوان الغاشم لطيران الكيان الصهيوني على مواقع مختلفة داخل أراضي الجمهورية العربية السورية الشقيقة وأستهدف الشعب السوري وبنيته التحتية.

واعتبر نواب الشعب في الجمهورية اليمنية أن ذلك الاعتداء يعد انتهاكا سافراً للمواثيق والقوانين الدولية ذات الصلة.

وطالب نواب الشعب اليمني المجالس البرلمانية في الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية تحمل مسؤوليتها التاريخية مع حكوماتها تجاه ذلك العدوان على الأراضي والشعب السوري الشقيق واتخاذ المواقف الجادة لوقف تلك الانتهاكات.

ودعا مجلس النواب في الجمهورية اليمنية تلك المؤسسات البرلمانية والمنظمات الدولية إلى العمل المخلص مع حكوماتها لمساعدة الشعب السوري في إنهاء نزيف الدم الداخلي والوصول عبر الحوار والتفاهم إلى الحل السلمي الشامل لمشكلاته الراهنة بطرق سلمية وعادلة بما يلبي تطلعات الشعب العربي السوري الشقيق بكل فئاته.

إلى ذلك اطلع مجلس النواب على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإثيوبية بإعادة المساكن والأراضي التي اشترتها اليمن والمؤممة من قبل الحكومات الإثيوبية السابقة.

وثمن عالياً قرار رئيس وزراء الجمهورية الإثيوبية الديمقراطية الشعبية الصديقة هيلي مريام ديسالين والقاضي بإعادة المساكن والأراضي المشتراة من الحكومات الإثيوبية السابقة والتي جرى تأميمها حين ذاك.

واعتبر مجلس النواب تلك الخطوة الإيجابية من قبل الحكومة الإثيوبية تستهدف تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين الشعبين اليمني والأثيوبي ويرقى بها إلى مصاف آفاق أكثر اتساعاً في مجالات التعاون والعلاقات الثنائية .

كما ثمن مجلس النواب دور سفارة بلادنا في إثيوبيا ومتابعتها الحثيثة للوصول بهذا الموضوع إلى الإجراء المتخذ من قبل الحكومة الإثيوبية.

ودعا مجلس النواب طاقم سفارة بلادنا في إثيوبيا إلى تعزيز نشاطهم الدبلوماسي بما يحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها السفارة ومواصلة العمل الدؤوب لما من شأنه تجسيد الروابط التاريخية القائمة بين الشعبين في البلدين الصديقين.

اجتماع مشترك للجنة التنظيم وإعادة الهيكلة ومجموعة أسس بناء الجيش

التأكيد على إخراج الوحدات العسكرية من المدن وإعادة الانتشار وفق مسرح العمليات الجديد واستيعاب المسرحين قسرياً

صنعاء/سبأ

عقد أمس في مقر لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار اجتماع مشترك للجنة التنظيم والتقييم وفريق إعادة هيكلة القوات المسلحة والخبراء الأردنيين ومجموعة أسس بناء الجيش في فريق الجيش والأمن بمؤتمر الحوار الوطني الشامل.

واستعرض الاجتماع الذي ترأسه مدير الأكاديمية العسكرية العليا عضو لجنة تنظيم وتقييم أعمال فرق الهيكلة اللواء الركن علي سعيد عبيد، ورئيس فريق أسس بناء الجيش بمؤتمر الحوار الوطني اللواء يحيى الشامي، الخطوات والإجراءات المتعلقة بسير عملية إعادة هيكلة وبناء القوات المسلحة.

حيث قدم اللواء علي سعيد عبيد تقريراً تفصيلياً عن سير إجراءات إعادة الهيكلة والأسس التي يجري العمل بها في ما يخص فريق إعادة الهيكلة منذ بداية تشكيله في مايو 2012م من اختصاصيين وأكاديميين باعتبارها أسساً تنطلق من رؤية لجنة الشؤون العسكرية والخطة الزمنية والرؤية التي أعدت لإنجاز مهام الهيكلة.

وأوضح اللواء عبيد أن الهيكلة انطلقت من تشخيص واقع حال القوات المسلحة وصولا إلى إقرار الهيكل التنظيمي والمكونات الرئيسية للقوات المسلحة، وموجبات انتقال القوات المسلحة إلى الهيكل الجديد، وكذا تقسيم مسرح العمليات إلى سبع مناطق عسكرية وتعيين قيادات المناطق ورؤساء الهيئات.. مشيراً إلى أن صياغة المهام المحددة يسير بوتيرة عالية لضمان استكمال إعادة الهيكلة وفقا لخطة وآلية العمل المحددة.

فيما تطرق رئيس فريق أسس بناء الجيش اللواء يحيى الشامي إلى أن الشعب اليمني يتطلع إلى سرعة إنجاز محددات الهيكلة لبناء جيش وطني على أسس علمية وعسكرية مهنية يحمي السيادة اليمنية ويدافع عن اليمن الأرض والإنسان والحضارة.. موضحاً أهمية التركيز على كافة الجوانب المتعلقة بالتنظيم والتشكيل والتمركز والتدريب بمختلف المستويات بهدف إعادة تنظيم وبناء وتأهيل جيش يمني احترافي لأن عظمة الشعوب من عظمة جيوشها.

فيما قدم أعضاء مجموعة أسس بناء الجيش مداخلات عدة تركزت حول ضرورة استيعاب الهيكلة لعدد من القضايا والأمور أهمها إخراج الوحدات العسكرية من المدن وإعادة الانتشار للوحدات العسكرية وفق مسرح العمليات الجديد.. والتأكيد على ضرورة استيعاب من تم تسريحهم قسرياً في صيف عام 1994م وترتيب أوضاعهم خلال إعادة الهيكلة وإعادة الأسلحة والمعدات الثقيلة التي وزعت أو نهبت في السابق.. وعبروا عن استعدادهم لتبني المطالب الاستراتيجية للقوات المسلحة فيما يخص تقييم المراجعة الدستورية لمنظومة القوانين المنظمة للعمل في القوات المسلحة وتقديمها للفريق الدستوري في مؤتمر الحوار بما فيها قانون التقاعد العسكري وحقوق نهاية الخدمة وغيرها من القوانين العسكرية.

كما تطرق أعضاء مجموعة الجيش في مؤتمر الحوار الوطني إلى آلية وإجراءات بناء جسور التعاون في ما يتعلق بتطوير وتحديث المؤسسة الدفاعية.. مشيرين إلى ضرورة اتباع الأساليب العلمية العسكرية واعتماد المعايير الجغرافية والسكانية في آلية القبول في الكليات والمعاهد العسكرية، وتحسين المستوى المعيشي لمنتسبي القوات المسلحة وضمان الحقوق التقاعدية المنصفة.. والموجبات الوطنية التي تستدعي حرص الجميع على حيادية القوات المسلحة، والنأي بها عن أية ولاءات حزبية أو مناطقية أو قبلية.. مؤكدين على ضرورة الإسراع في إزالة المظالم التي حدثت في السابق سواء في الجنوب أو الشمال..إلى جانب تفعيل الإجراءات وإيجاد لوائح تنظم الجوانب المالية والإدارية للقوات المسلحة.

هذا وقد قام أعضاء لجنة التنظيم والتقييم وفريق إعادة الهيكلة بالتعقيب على التساؤلات والاستيضاحات التي طرحت في كافة الجوانب المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسة الدفاعية والمواد القانونية المقترحة كقانون الخدمة في القوات المسلحة وقانون تنظيم القوات المسلحة وغيرها من القضايا القانونية المنظمة للعمل والخدمة في القوات المسلحة، وكذا القضايا والمسائل المرتبطة بالسياسة الدفاعية وتقسيم مسرح العمليات والمناطق العسكرية والإجراءات المالية والإدارية والحجم الامثل للقوات المسلحة وغيرها من المسائل الدفاعية.